

المصدر : المدينة المنورة
التاريخ : 06-09-2005
العدد : 15476
الصفحات : 5
المسلسل : 33

التأكيد على وقوف الملكة بجانب أمريكا ومواساتها .. مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين :

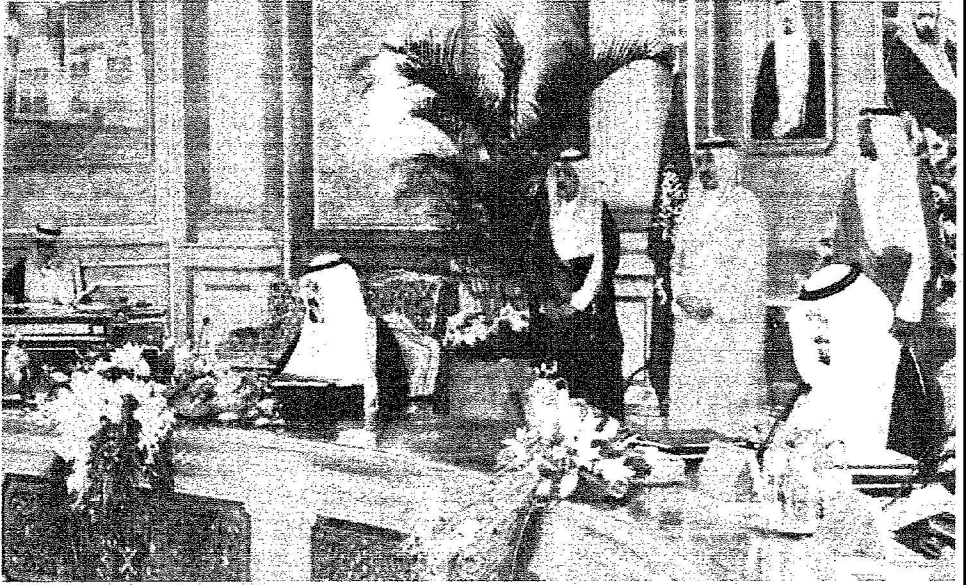
الوافقة على تقسيط مديونيات الدولة وإعفاء العسر والميسر عن السداد

■ خضوع أعضاء هيئة التدريس بمعهد الإدارة للأحقة أساتذة الجامعات ■ التنبؤ بتجاوب الغرف التجارية بتبني حل أدنى لأجور السعوديين

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 06-09-2005 العدد : 15476

الصفحات : 5 المسلسل : 33



واس

خادم الحرمين الشريفين خلال تروسة جلسة مجلس الوزراء

السجن 5 سنوات وغرامة 50 ألف ريال لحياسة العملة المزيفة وتداولها

واس - جدة

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن تقديره للمبادرة التي اتخذتها الغرف التجارية الصناعية في المملكة بتبني حد أدنى طوعى لأجور السعوديين والسعوديات العاملتين في القطاع الخاص هو الف وخمسة مائة ريال شهريا مبنيا بيده الله سروره بهذا التجاوب البناء من قطاع رجال الأعمال .

ومن جبهه أخرى وافق مجلس الوزراء على تقسيم مديونيات الدولة على العاجزين عن الوفاء دفعة واحدة والإعفاء من الدين عند الإعسار أو الإفلاس .

جاء ذلك خلال ترؤسه حفظة الله مجلس الوزراء بعد ظهر امس الاثنين في قصر السلام في محافظة جدة .

وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نقوى البحوث التي أجراها مع جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الاردنية الهاشمية التي تركزت حول مستجدات الاحداث على الساحات العربية والاسلامية والدولية خاصة الوضع في الاراضى الفلسطينية والعراق إضافة الى بحث افاق التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين .

وبين معالي وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الثقافة والإعلام بالسنيابة الاستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز انعكاس في بيانه لوكالة الانباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس اطلع بعد ذلك على تقرير عن مستجدات الاحداث في المنطقة والعالم .

وأشار معاليه الى أن المجلس حذر من الممارسات الاستيطانية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية داعيا المجتمع الدولي الى الضغط على اسرائيل لاستكمال كل العناصر المتعلقة بمسألة

الانسحاب من قطاع غزة والى التدخل الفوري لوقف جميع الاجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب الهادفة الى استيحاء نتائج مفاوضات الوضع النهائي من خلال مصادر الاراضى وبناء المستوطنات والجدار الفاصل .

وبين معالي وزير الثقافة والأعلام بالنيابة أن المجلس عبر عن تعازي ومواساة المملكة العربية السعودية للعراق حكومة وشعبا في ضحايا حادث جسر الأنظمة في بغداد يوم الأربعاء الماضي سائلا الله العلي القدير أن يمن على المتوفين بالرحمة والغفران وأن

يلهم ذويهم الصبر والسلوان . كما عبر المجلس عن مواساة المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا للولايات المتحدة الأمريكية لما أصاب الولايات الجنوبية من جراء اعصار كاترينا الذي أودى بحياة الكثير من الأشخاص وأصابه آخرين وما خلفه من دمار مديد ووقوف المملكة الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكي في هذه المحنة واستعدادها لتقديم كل ما من شأنه الاسهام في تخفيف هذا الحدث وتداعياته .

وأوضح الوزير العكاس أن المجلس واصل اثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي : أولا :

وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي وؤ العهيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام فغويض معالي رئيس الطيران المدني أو من ينوبه بالتوقيع على مشروع اتفاق بشأن ನೀة التخافوض الجماعى العربى مع التكتلات الاقليمية ودون الاقليمية وذلك فى ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية .

ثانيا : قرر مجلس الوزراء بعد النظر فى قرار مجلس الشورى رقم ٢٠ / ١٧ وتاريخ ٥ / ١٤٢٦هـ الموافقة على

تعديل المادة الثامنة من النظام الجزائى الخاص بتزييف وتقليد النقود الصادر بالمرسوم الملكى رقم ١٢ وتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٣٧٩هـ المعدلة بالمرسوم الملكى رقم ٣٨ / ٢٣ / ١٠ / ١٤٢١هـ وذلك باضافة فقرة جديدة الى المادة المشار اليها تأخذ الرمز / ب / وتصبح بالنص الآتى : ب / كل من حاز نقودا مزيفة أو منقولة للنقود المتداولة نظاما داخل المملكة أو خانجها مع علمه بتزييفها دون سبب مقبول يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية لاتزيد على خمسين الف أو بإحدى هاتين العقوبتين . وقد أعد مرسوم ملكى بذلك .

ثالثا : قرر مجلس الوزراء بناء على مازفحه معالي وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس ادارة معهد الادارة العامة وبعد

خامسا : قرر مجلس الوزراء الموافقة على طلب معالي وزير الزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق تعيين أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق من موظفي الدولة والقطاع الخاص لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نقاذ هذا القرار وذلك على النحو التالي :

١ / عبدالعزيز بن سعد الشثري من وزارة الزراعة عضوا .

٢ / صالح بن موسى الخليل من وزارة التجارة والصناعة عضوا .

٣ / عبدالرحمن بن محمد النمر من وزارة المالية عضوا .

٤ / محمد بن راشد أبوونيان من القطاع الخاص عضوا .

٥ / راشد بن عبدالله الراشد الحميد من القطاع الخاص عضوا .

سادسا : وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيين بالمرتبة الخامسة عشرة الشاعرة بامارة منطقة الرياض :

١ / نقل الدكتور ناصر بن عبدالعزيز بن عبدالله الداود الى وظيفة/ وكيل الإمارة / بالمرتبة الخامسة عشرة الشاعرة بامارة منطقة الرياض .

٢ / تعيين عساف بن سالم بن فيصل أبو اثنين على وظيفة / مستشار اداري / بالمرتبة الخامسة عشرة بامارة منطقة الرياض بعد شغورها عن شاغلاها .

الساد فانه يعامل وفق الآتي :

أ / اذا لم يتجاوز مبلغ الدين مائة الف ريال فعلى الجهة الدائنة احالة الموضوع الى وزارة المالية لعرضه على لجنة جباية الاموال سالفة الذكر لسراسة الطلب والنظر فى الاعفاء من ذلك الدين .

ب / اذا زاد مبلغ الدين على

مائة الف ريال وقدم المدين الى الجهة الدائنة مايقبث اعساره شرعا / وفق اجراءات نظام المرافعات الشرعية / أو افلاسه فعلى الجهة الدائنة احالة الموضوع كاملا الى وزارة المالية لعرضه على اللجنة افقة الذكر للتأكد من سلامة الاجراء والموعيدات الشرعية وتصدر

اللجنة القرار التفيدي اللازم لذلك وتزود الجهات المختصة بنسخة منه .

٣ / اذا توفى المدين وثبت شرعا أنه ليس له تركه يمكن الرجوع النيا يعنى من المديونية .

٤ / لاينظر فى اعفاء من اديتوا فى جرائم اختلاس أو تزوير أو تحايل .

رابعا : بعد الاطلاع على مارفحه معالي وزير المالية وافق مجلس الوزراء على عدد من القواعد المنظمة لتقسيم مديونيات الخزينة العامة للدولة على العاجزين عن الوفاء بها دفعة واحدة والاعفاء من الدين عند الاعسار أو الافلاس ومن أهم تلك القواعد ما يلى :

١ / اذا تأخر المدين عن سداد أى من الاقساط المستحقة فانه ينذر كتابيا ويعد مضى خمسة عشر يوما ينذر مرة أخرى فان لم يتقدم الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة / الثامنة عشرة / من نظام جباية أموال الدولة خلال خمسة عشر يوما لسداد القسط المستحق عليه أو تقديم ما يثبت أسباب توقفه عن السداد يلغى التقسيط ويصبح باقى الاقساط واجب الاداء .

٢ / اذا مضى على الدين خمس سنوات واستنفدت جميع اجراءات المتابعة الواردة فى تعميم وزارة المالية الصادر بهذا الشأن وتعذر الاتفاق مع المدين على تقسيط المديونية على نحو يتأكد معه تعذرن تحصيلها أو جزء منها وعجز المدين عن

النظر فى قرار مجلس الشورى رقم ٧٣ / ٢٠ وتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٤٢٥ هـ الموافقة على نظام معهد الإدارة العامة ونك بالصيغة المرفقة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك . ومن أبرز ملامح النظام ما يلى :

١ / من أهم أهداف المعهد اثراء الفكر الإداري عن طريق التليق واجراء البحوث والدراسات الادارية وترجمة الاعمال العلمية المتميزة ذات الصلة بالتخمية الادارية وكذلك الاسهام فى رفع كفاءة الادارة فى القطاع الاهلى عن طريق تدريب واعداد العاملين فيه علميا وعمليا وتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية له فى المجالات ذات الصلة بالتخمية الادارية .

٢ / أجاز النظام للمعهد تقديم الخدمات التدريبية والاستشارية والبحثية وأى خدمة علمية أخرى لغير الجهات الحكومية بما فى ذلك القطاع الخاص وكذلك للجهات الحكومية فى بعض الحالات لقاء مقابل مالى وفقا لضوابط يرضعها مجلس الإدارة .

٣ / يخضع موظفو المعهد أعضاء هيئة التدريس من به حملة درجة / الدكتوراه / للأئحة أساتذة الجامعات السعوديين ومن فى حكمهم ويخضع من سواهم لنظام ولوائح الخدمة المدنية .